أوروبا

19 – الحالة في قبرص

خلال عام 2019، عقد المجلس جلستين واعتمد قرارين يتعلقان بالحالة في قبرص، مدد بموجبهما ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (القوة). ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد المجلس أيضا جلستين خاصتين (مغلقتين) مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة، عملا بالقرار 1353 (2001)[358]. وبالإضافة إلى تينك الجلستين، عقد المجلس، في عام 2019، مشاورات غير رسمية بكامل هيئته لمناقشة الحالة في قبرص[359].

وفي 30 كانون الثاني/يناير 2019، وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص[360]، اعتمد المجلس بالإجماع القرار 2453 (2019)، الذي مدد بموجبه ولاية القوة لمدة ستة أشهر، حتى 31 تموز/يوليه 2019[361]. وأعرب المجلس في القرار عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم صوب إيجاد تسوية منذ اختتام مؤتمر عام 2017 بشأن قبرص، وحث الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على اغتنام الفرصة الهامة التي تتيحها المشاورات التي تجريها مستشارة الأمم المتحدة بشأن سبيل المضي قدما، بأن يشاركوا في تلك المشاورات مشاركة نشطة وبناءة[362]. ودعا المجلس الجانبين إلى بحث سبل إنشاء آليات وتعزيز المبادرات القائمة، عن طريق الاستعانة بقوة الأمم المتحدة كجهة ميسرة من خلال دور الاتصال الذي تضطلع به من أجل التخفيف الفعلي من حدة التوترات والمساعدة في معالجة المسائل التي تهم جميع القبارصة في الجزيرة[363]، وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول 15 نيسان/أبريل 2019، تقريرا عن مساعيه الحميدة وعن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تروم تحقيق النتائج؛ وأن يقدم بحلول 10 تموز/يوليه 2019 تقريرا عن تنفيذ القرار، يشمل السبل التي تكفل تصميم أنشطة الأمم المتحدة بشأن قبرص بشكل أفضل يمكّن من إحراز التقدم على الصعيد السياسي ومن المحافظة على الاستقرار في آن معا[364]. ورحب المجلس بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام لتوحيد ثقافة الأداء في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، ودعا إلى مواصلة جهوده لوضع إطار سياساتي شامل ومتكامل للأداء وتطبيقه على القوة[365] .

وفي 25 تموز/يوليه 2019، وفيما يتعلق بالتقرير الذي أصدره الأمين العام لاحقا عن العملية في قبرص[366]، اعتمد المجلس بالإجماع القرار 2483 (2019)، الذي مدد بموجبه ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020[367]. ودعا المجلس، في ذلك القرار، إلى الحد من التوترات في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأهاب بزعيمي الطائفتين القبرصيتين الامتناع عن أي أعمال أو أقوال يمكن أن تضر بفرص النجاح[368]. وأشار المجلس إلى الجلسة التي عقدت في 26 شباط/فبراير بين الزعيمين وإلى اتفاقهما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة وإخلاء قبرص من الألغام[369]. وأعرب المجلس أيضا عن قلقه البالغ إزاء تزايد عدد انتهاكات الوضع العسكري القائم على طول خطوط وقف إطلاق النار، وأهاب بالجانبين تكثيف جهودهما لإنشاء آلية للاتصال المباشر على المستوى العسكري ومواصلة استكشاف سبل تعزيز المبادرات القائمة من أجل التخفيف الفعلي من حدة التوترات[370].

(358) عقدتا في 17 كانون الثاني/يناير و 15 تموز/يوليه 2019، في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)". انظر S/PV.8447، و S/PV.8574.

(359) انظر S/2019/840، و S/2020/192.

(360) S/2019/37.

(361) القرار 2453 (2019)، الفقرة 13. لمزيد من المعلومات عن ولاية القوة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(362) القرار 2453 (2019)، الفقرة 1.

(363) المرجع نفسه، الفقرة 6.

(364) المرجع نفسه، الفقرة 20.

(365) المرجع نفسه، الفقرة 18.

(366) S/2019/562.

(367) القرار 2483 (2019)، الفقرة 8.

(368) المرجع نفسه، الفقرة 2.

(369) المرجع نفسه، الفقرتان 6 و 11.

(370) المرجع نفسه، الفقرتان 5 و 9.

وبعد التصويت[371]، شكر ممثل الولايات المتحدة المملكة المتحدة على جهودها في التوصل إلى توافق في الآراء وعلى إصدار قرار أكثر إيجازا. وأعرب عن خيبة أمله إزاء عدم إحراز تقدم في السنتين اللذين انقضتا منذ انعقاد مؤتمر قبرص، وأكد أن القرار هو تعبير إجماعي عن تأييد المجلس للقادة في تحمل المخاطر السياسية اللازمة للمشاركة بصورة مجدية وبحس من الإلحاح. وأوضح ممثل الاتحاد الروسي أن وفد بلده يؤيد تمديد ولاية القوة في شكل لا ينطوي على أي تغيير، مضيفا أن البعثة تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز الاستقرار. إلا أنه حذّر من استخدام البعثة أداةً لممارسة الضغط السياسي على القبارصة. وأشار إلى أن نظام الضمانات الحالي، بمشاركة ثلاث دول أجنبية، لا يساعد القبارصة على التوصل إلى تسوية مستقلة لأنفسهم، وأكد أن أنجع طريقة لضمان استقلال قبرص الموحدة وسيادتها وسلامتها الإقليمية ستكون ضمانات من مجلس الأمن. وحثَّ أيضا الأطراف التي قد تميل إلى جرِّ قبرص إلى "ألاعيب جغرافية في محاولة لإبعاد الجهات الفاعلة التقليدية عن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط" على الامتناع عن القيام بذلك.

(371) S/PV.8586.

الجلسات: الحالة في قبرص

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8453 30 كانون الثاني/يناير 2019	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/37)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2019/89)			أربعة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)	القرار 2453 (2019) 15–0–0
S/PV.8586 25 تموز/يوليه 2019	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/562)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2019/595)			اثنان من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة)	القرار 2483 (2019) 15–0–0

20 – البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة

ألف – الحالة في البوسنة والهرسك

في عام 2019، عقد المجلس جلستين واتخذ قرارا واحدا بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك. وواصل المجلس النظر في هذا البند في سياق الإحاطات نصف السنوية التي يقدمها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك[372]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي إحاطته للمجلس في عام 2019، قدم الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك معلومات مستكملة عن التطورات المتعلقة بتقريريه لهذا العام[373]. وفي الجلسة المعقودة في 8 أيار/مايو 2019[374]، أفاد الممثل السامي أنه بعد مرور سبعة أشهر على الانتخابات العامة، ما زالت عملية بناء التحالفات وتعيين الحكومات تهيمن على الدينامية السياسية في البوسنة والهرسك، وعلى الرغم من أن جمهورية صربسكا وبعض كانتونات الاتحاد قد تحركت بسرعة لتشكيل حكومات، لم يتم تعيين مجلس وزراء على مستوى الدولة أو تعيين حكومة اتحادية. وأكد أيضا أن استمرار الخطاب الانقسامي والمزعزع للاستقرار من جانب بعض القيادات السياسية يشكل تحديا خطيرا للبوسنة والهرسك، على الرغم من توافق الآراء الإيجابي بشأن مواصلة الدمج مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، ناشد قادة البلد التخلي عن هذا الخطاب واتخاذ الخطوات اللازمة للمضي بالبلد قدما على الطريق المؤدية إلى الاتحاد الأوروبي. وقال إن القادة السياسيين يواصلون التنصل من التزاماتهم فيما يتعلق بسيادة القانون، ولا سيما الاستمرار في عدم احترام القرارات الملزمة الصادرة عن السلطة القضائية في الدولة، وإن هناك جهودا لكبح حرية التعبير والمعارضة.

وخلال المناقشة التي أعقبت الإحاطة المعقودة في 8 أيار/مايو، رحب معظم أعضاء المجلس بجهود البوسنة والهرسك الرامية إلى المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشاركتها

(372) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(373) انظر S/2019/364 و S/2019/843.

(374) انظر S/PV.8522.